بدعم من البرنامج الحكومي الهادف للتنويع الاقتصادي واستمرار الإنفاق على البنية التحتية

«الوطني»: 3,6٪ نمواً متوقعاً للاقتصاد العماني حتى 2021

توقعات باستمرار العجز المالي وارتفاع إلى 6٪ من الناتج المحلي

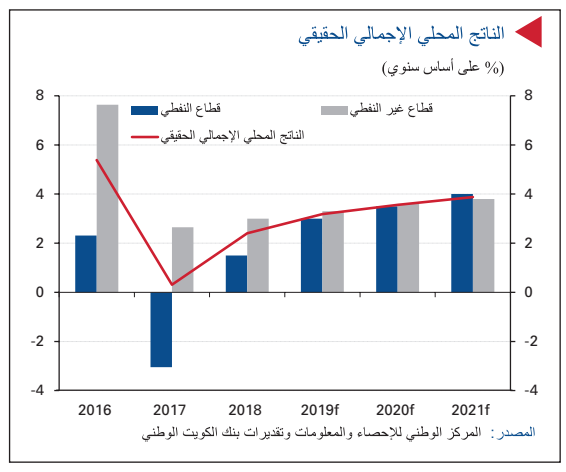

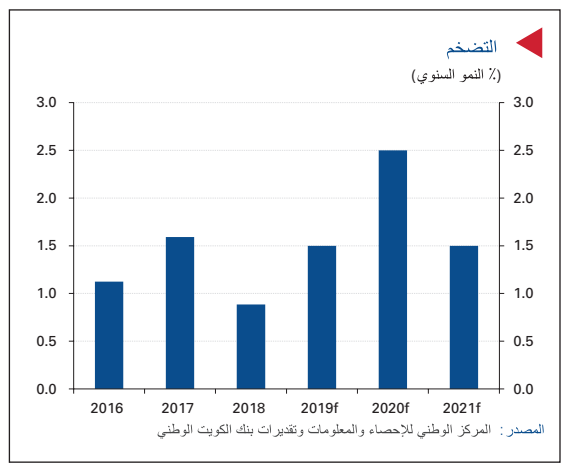

توقع تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني أن يظل النمو الاقتصادي في سلطنة عمان مستقراً، ليصل في المتوسط إلى 3,6٪ خلال الفترة الممتدة ما بين 2019ـ2021 بدعم من البرنامج الحكومي الهادف للتنويع الاقتصادي والإنفاق على البنية التحتية في كل من القطاعين النفطي وغير النفطي.

إلا أن ارتفاع مستويات الإنفاق سيؤدي إلى زيادة العجز المالي ـ ليصل في المتوسط إلى 6٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المقبلة ـ بما يرفع الدين العام إلى حوالي 50٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال العامين المقبلين. وتعد تلك العوامل، بالإضافة إلى تراجع الاحتياطيات بالعملات الأجنبية والحساسية تجاه سعر النفط، من ضمن المخاطر التي تهدد آفاق النمو على المدى المتوسط.

الإصلاحات الاقتصادية

ومن المرجح أن يرتفع النمو الاقتصادي في سلطنة عمان بوتيرة مطردة خلال الفترة الممتدة ما بين 2019ـ2021 على خلفية الإصلاحات المعززة للنمو التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد. ونتيجة لذلك، نتوقع ارتفاع مستويات النمو لتصل إلى 3,9٪ في العام 2021 بدعم من النمو المتواصل لنشاط القطاعين النفطي وغير النفطي.

وعلى الرغم من أن إنتاج النفط في سلطنة عمان سيظل محدودا بموجب اتفاقية أعضاء منظمة الأوبك والمنتجين المستقلين لخفض حصص الإنتاج، إلا أن التوسع المستمر في الطاقة الإنتاجية للغاز من المقرر أن تعوض ذلك، لاسيما بعد اكتشافات الغاز الطبيعي غير المصاحب والدخول في شراكات جديدة لتنفيذ المشاريع المشتركة مع شركات الطاقة الدولية. وبناء على ذلك، نتوقع أن يتراوح معدل النمو الحقيقي للقطاع النفطي ما بين 3ـ4٪ خلال الفترة 2019ـ2021.

كما قد تتسارع وتيرة نمو القطاع غير النفطي ليصل في المتوسط إلى 3,6٪ على أساس سنوي حتى العام 2021، حيث تمضي الحكومة قدما في تطوير قطاعاتها الرئيسية المتمثلة في التصنيع والنقل واللوجستيات والسياحة، تمشيا مع «رؤية 2020».

التضخم إلى ارتفاع

ومن المتوقع أن يرتفع معدل التضخم في أسعار المستهلكين في العام 2019 إلى 1,5٪ نتيجة لفرض الضريبة الانتقائية على بعض البضائع في يونيو الماضي. ومن المرجح أن يستمر ارتفاع التضخم في العام 2020 بضغط من تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وهو الأمر الذي يتوقع أن يضيف حوالي 1٪ لمعدل التضخم لعام واحد. كما يتوقع أن تنخفض الضغوط التضخمية إلى حد ما في العام 2021 مع تلاشي التأثير الأولي لضريبة القيمة المضافة.

العجز المالي

ومن المنتظر أن يظل العجز المالي مرتفعا في ظل إجراءات التحفيز المالي المستمرة وتراجع أسعار النفط. كما يتوقع ارتفاع الإيرادات غير النفطية نتيجة لتطبيق الضريبة الانتقائية خلال العام الحالي وفرض ضريبة القيمة المضافة في العام المقبل بما سيخفف من بعض الزيادات المتوقعة في الإنفاق. إلا انه في ظل غياب مزيد من الإصلاح المالي الملحوظ، سيظل عجز الموازنة مرتفعا على الأرجح ليصل في المتوسط إلى حوالي 6٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة ما بين 2019ـ2021. وسيؤدي هذا في النهاية إلى رفع مستويات الدين العام إلى حوالي 50٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

كما قد يتراجع عجز الحساب الجاري الخارجي لسلطنة عمان خلال فترة التوقع ليصل في المتوسط إلى حوالي 6٪ من الناتج المحلي الإجمالي حتى العام 2021. وقد يؤدي تضخم العجز المالي والحساب الجاري إلى الضغط على الاحتياطيات بالعملات الأجنبية لدى السلطنة والتي بلغت وفق الإحصاءات الرسمية في البنك المركزي 16,5 مليار دولار في أبريل الماضي، بتراجع بلغت نسبته 4,8٪ منذ بداية العام، بما يكفي لتغطية ثمانية أشهر من الواردات. إلا أنه على الرغم من ذلك، تظهر مؤشرات على تراجع احتياطيات الصندوق السيادي.

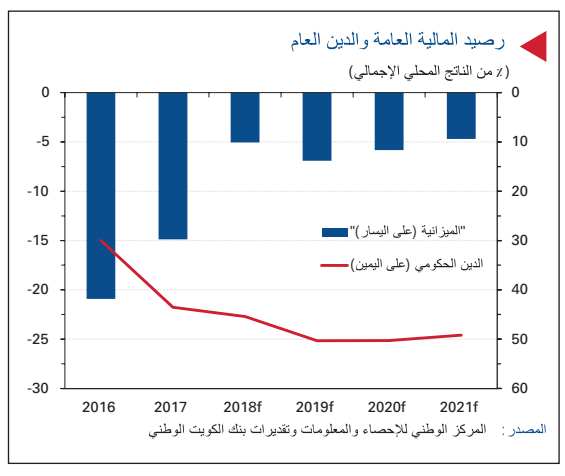

تمويل العجز بإصدار الديون والخصخصة

قال تقرير «الوطني» إن وكالات التصنيف الائتماني الرئيسية الثلاث قامت بخفض التصنيف السيادي لعمان إلى درجة ما دون الاستثمار بما قد يجعل من الصعب عليها خفض التكلفة العالية الحالية على إصدارات أدوات الدين الجديدة. إلا انه هناك إشارة إلى دخول الحكومة في محادثات مع بنوك أجنبية بشأن إصدار سندات سيادية تصل قيمتها إلى ملياري دولار، بما يمثل أول إصداراتها من أدوات الدين الدولية في العام 2019 في إطار خطة الحكومة لتمويل 85٪ من العجز المالي لهذا العام عن طريق الاقتراض المحلي والأجنبي. من جهة أخرى، تسعى الحكومة أيضا إلى تعزيز جهود الخصخصة وتنفيذ خطط جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للمساعدة في تخفيف القيود المالية. وفي هذا الإطار، يبدو أن عمان استقطبت مبالغ كبيرة في شكل استثمار أجنبي مباشر العام الفائت والذي قد يستمر على المدى المتوسط. حيث تخطط الحكومة لخصخصة شركتي كهرباء وهما الشركة العمانية لنقل الكهرباء وشركة مسقط لتوزيع الكهرباء (بأصول مجمعة بقيمة 3,2 مليارات دولار).

«التجاري» يستضيف فريق معهد دسمان للسكري

الشيخ أحمد دعيج الصباح رئيس مجلس الإدارة وأماني الورع مع موظفي البنك وفريق عمل معهد دسمان

إيمانا منه بأهمية التواصل مع موظفيه ورفع درجة الوعي الصحي لدى الموظفين حول أمراض العصر ومنها مرض السكري، قام البنك التجاري باستضافة معهد دسمان للسكري بهدف إجراء الفحوصات الطبية، وتقديم الاستشارات والنصائح والوقاية من مرض السكري وأهمية الكشف المبكر عنه.

وقام فريق من الخدمات الطبية والتثقيف والتوعية وقسم العلاقات العامة والإعلام في معهد دسمان بعمل فحوص سكر الدم لموظفي البنك، وتوزيع المنشورات التوعوية، وتقديم الاستشارات الطبية والمعلومات القيمة حول الصحة العامة ومرض السكري بشكل خاص.

وبهذه المناسبة، صرحت نائب المدير العام قطاع التواصل المؤسسي أماني الورع قائلة: ان هذه الاستضافة أتت حرصا من إدارة البنك على توفير مزيد من العناية بالكوادر البشرية لديه، مشيدة بتجاوب واستحسان موظفي البنك لهذه الفعالية، حيث يسعى البنك إلى تنظيم مثل هذه الأنشطة والفعاليات المتعددة والرامية إلى تعزيز الوعي الصحي وتشجيع السلوكيات والعادات الصحية السليمة للموظفين.

وفي ختام الزيارة، تقدمت إدارة البنك التجاري الكويتي بالشكر والتقدير لفريق عمل معهد دسمان على زيارتهم وتخصيص وقتهم في تثقيف موظفي البنك بأهمية إجراء الفحوصات الطبية حول مرض السكري بصورة منتظمة، إلى جانب دور اللياقة البدنية وممارسة الرياضة في مكافحة هذا المرض.

خلال الفترة من 14 إلى 18 الجاري

«الخليج» يُعلن الفائزين بسحب «الدانة» الأسبوعي

أجرى بنك الخليج سحب الدانة الأسبوعي بتاريخ 21 الجاري، أعلن من خلاله عن أسماء الفائزين الخمسة خلال الفترة من 14 إلى 18 يوليو 2019 بجوائز نقدية قيمة كل منها 1000 دينار أسبوعيا.

وفيما يلي أسماء الفائزين الخمسة لهذا الأسبوع: سيلفي مايكل، بندر طالب سعدي الظفيري، عبدالله حمدان صقر سديران، رقية شاكر علي توراب، وفاطمة محمد حسين الناصر.

هذا، ويجري بنك الخليج سحب الدانة ربع السنوي الثالث في 25 سبتمبر 2019 على جائزة قيمتها 500 ألف دينار، أما السحب الأخير فسوف يقام في 16 يناير 2020 وسيتخلل هذا السحب تتويج مليونير الدانة لعام 2019 الذي سيحصل على جائزة بقيمة مليون دينار.

ويشجع بنك الخليج عملاء الدانة على زيادة فرص فوزهم عن طريق زيادة المبالغ التي يتم إيداعها في الحساب، باستخدام خدمة الدفع الإلكتروني الجديدة المتاحة عبر موقع البنك الإلكتروني وتطبيق الهواتف الذكية.

كما يوفر حساب الدانة العديد من الخدمات المتميزة لعملائه منها خدمة «بطاقة الدانة للإيداع الحصري» التي تمنح عملاء الدانة حرية إيداع النقود في أي وقت يناسبهم، إضافة إلى خدمة «الحاسبة» المتاحة عبر موقع البنك الإلكتروني وتطبيق الهواتف الذكية، والتي تمكن عملاء الدانة من احتساب فرصهم للفوز في سحوبات الدانة الأسبوعية، ربع السنوية والسنوية.

عمومية «الكوت» توافق على حل مجلس الإدارة

باهي أحمد

محمد حسين مترئساً عمومية الشركة امس

وافقت الجمعية العمومية العادية لشركة الكوت للمشاريع الصناعية، على حل مجلس إدارتها الحالي بناء على طلب من المساهمين بأغلبية بلغت 54,14٪، كما وافقت على اعتماد قرار تشكيل لجنة إدارية مؤلفة من محمد أحمد حسين، نواف ارحمه سالم وطارق جعفر الكندري، مهمتها الأساسية دعوة الجمعية العامة لانتخاب مجلس إدارة جديد عن السنوات الثلاث القادمة.

وكانت عمومية الكوت، والتي عقدت صباح أمس بنسبة حضور 93,61٪، قد شهدت تلاوة تقرير وزارة التجارة والصناعة والخاص بمخالفة بعض مواد قانون الشركات رقم (2016/1) فيما يتعلق بقرار الجمعية العامة السابقة المنعقدة في 30ـ4ـ2019 حيث صوت مساهمون بأغلبية 54,14٪ بالاعتراض على ما جاء في هذا التقرير فيما صوت مساهمون آخرون بالموافقة عليه بنسبة 38,64٪. وكان مساهمون يملكون 54,14٪ قدموا طلب إضافة بند حل مجلس الإدارة، حيث تم التصويت بالموافقة عليه بنسبة 54,14٪ وعدم الموافقة عليه بنسبة 38,64٪.

«ميد»: للمرة الثالثة.. «الأشغال» تمدد الأجل النهائي لتقديم عروض «الحزمة 2» من أعمال تطوير المطار

محمود عيسى

مددت وزارة الأشغال العامة الأجل النهائي أمام المقاولين لتقديم عروضهم بشأن مناقصة الحزمة الثانية من مخطط تطوير مطار الكويت الدولي والذي انتهى في 7 يوليو الجاري ليتم تمديده إلى الـ 30 منه.

وقالت مجلة ميد إن هذه هي المرة الثالثة التي يتم فيها تمديد اجل تقديم العروض والذي كان محددا في الأصل في 23 أبريل، ليمدد حتى 26 مايو الماضي. وكانت وزارة الأشغال العامة قد طرحت العقد المذكور بداية يناير الماضي من خلال الجهاز المركزي للمناقصات العامة.

وتغطي الحزمة رقم 2 من المخطط المذكور إقامة مبان لخدمات الركاب والطرق والمرافق الأخرى، بالإضافة إلى إنشاء مبنى لمواقف السيارات، والأشغال الخارجية والمناظر الطبيعية البرية، ومحطة لمعالجة مياه الصرف الصحي، ومياه الأمطار وصهاريج التخزين، والطرق والجسور متعددة المستويات التي ستتصل بالمبنى 2 الجاري إنشاؤه حاليا. وكانت الوزارة قد أرست العقد على شركة ليماك التركية في العام 2016 لإنشاء المبنى رقم 2 بمطار الكويت الدولي بقيمة 1,3 مليار دينار (4,3 مليارات دولار)، وعند الانتهاء من إنشائه في العام 2022 من المقرر ان تصل طاقته الاستيعابية نحو 25 مليون مسافر سنويا، مع إمكانية استقبال جميع أنواع الطائرات من خلال 51 بوابة ومنصة.

مخطط لمبنى الركاب رقم 2

وأشارت «ميد» إلى أنه من المتوقع أن تعين وزارة الأشغال العامة والإدارة العامة للطيران المدني قريبا مستشارا لإدارة المشروع وعقد الاستعداد التشغيلي ونقل المطار في سياق أعمال تطوير مطار الكويت الدولي والمبنى 2 الجاري إنشاؤه.

ونسبت «ميد» لمصادر مطلعة على المشروع قولها إن خمسة تحالفات على الأقل قدمت عروضا للحصول على العقد، وتترأس هذه التحالفات الشركات التالية: CH2M الأميركية، وشركة إيجيس الفرنسية، وإينيكو الاسبانية، وبارسونز الأميركية، وأخيرا شركة اس ان سي لافالين الكندية بالتحالف مع «SSH» المحلية.

الشركات العائلية .. تحديات متزايدة وخطط طموحة لمستقبل واعد

يبدو أن الشركات العائلية في منطقة الشرق الأوسط وضعت خططا طموحة للنمو، ولكنه مازال عليها العمل بمبدأ جديد في ظل التحديات المتزايدة، هذا ما أظهرته نتائج استطلاع قامت به شركة «بي دبليو سي» حول الشركات العائلية في الشرق الأوسط لعام 2019.

ولطالما حققت الشركات العائلية في المنطقة معدلات نمو قياسية، وذلك بفضل روح الريادة التي تمتع بها الجيل المؤسس لتلك الشركات والرؤية المستقبلية الواضحة لديها، وقد حققت الشركات العائلية في المنطقة في الفترات السابقة أعلى معدلات نمو مقارنة بنظيراتها على الصعيد العالمي.

ورغم استمرار الشعور بالتفاؤل لدى قادة تلك الشركات، إلا أن استطلاع هذا العام يوضح أن معدل النمو كان أكثر تواضعا، حيث أشار 53٪ فقط من المشاركين إلى تحقيق نمو في العام الماضي مقارنة بـ 74٪ منذ عامين. ويرجع ذلك في الغالب إلى تغير ظروف السوق والتحول التقني الذي تشهده المنطقة، وقد أدرك قادة هذه الشركات الآن حاجتهم إلى مواجهة تلك التحديات.

وفي هذا السياق، يقول الشريك المسؤول في الشرق الأوسط في «بي دبليو سي» هاني أشقر: «لطالما حققت الشركات العائلية في منطقة الشرق الأوسط أعلى معدلات النمو الاقتصادي، ولطالما ساهمت أيضا بقوة في إجمالي الناتج المحلي وتوفير فرص العمل، أما الآن، فمن المتوقع أن تواجه تغيرات في البيئة الاقتصادية أسرع من ذي قبل. ورغم ذلك، فإن تغير الظروف يتطلب التأقلم وتكريس الجهد للعمل حتى يمكن تحويل التحديات إلى فرص. ولذا، يتعين على الشركات العائلية تسخير قيمها وولائها والتزامها للبحث عن طرق جديدة للعمل في بيئة دائمة التطور».